

310470 - حول ما ورد عن وجود القصاص أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وضربه لهم

بالدرة

السؤال

أود الاستفسار عن صحة الرواية التالية مع ذكر المصدر إن أمكن: " دخل عمر رضي الله عنه المسجد، فوجد رجلاً يقص على الناس من الخزعبلات، وأخبار الماضين والماضيات، التي لا تعتمد على أسانيد ولا على ثقات، فقال: عمر من الرجل؟ قالوا: رجل يا أمير المؤمنين من الناس، قال: وماذا يفعل؟ قالوا: يقص علينا قصصاً، قال: عن من؟ قالوا: عن قوم لا نعرفهم، فعاد رضي الله عنه وأرضاه وأخذ درته، . والدرة عصى يحملها عمر دائماً للطوارئ، يؤدب بها، ويخرج بها الشياطين من الرءوس . فأتى رضي الله عنه وأرضاه فضرب الرجل وأنزله، وقال سبحان الله، يقول الله: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) يوسف/3، وأنت تقص على الناس هذه القصص"، فقال أهل العلم: حق على من قص على الناس أن يعتني بالأحاديث الصحيحة، وألا يقص عليهم إلا ما ينفعهم في الدنيا والآخرة .

ملخص الإجابة

صح وجود القصاص أيام عمر رضي الله عنه ، إلا أنه نهاهم عن النقل عن أهل الكتاب ، وأمرهم ألا يكثروا منه حتى لا ينشغل الناس عن الوحي ، وحثهم على الاقتصار على قصص القرآن ، وخاصة أحسن القصص ، قصة يوسف الصديق ، وحذرهم من العجب ، ورؤية النفس ، وضرب من خالف ذلك .
فإن وُجد قاص على علم ، يقص على الناس ما صح من أخبار الماضين ، ليأخذ الناس منه العظة والعبرة ، ونأى بنفسه عن الإسرائيليات، وما لم يصح سنده ، ولم يكثر على الناس : فلا بأس بذلك إن شاء الله، وما زال الناس يحتاجون إلى من يذكرهم، ويعظهم، ويرقق قلوبهم.

الإجابة المفصلة

أولاً:

القاص : هو من يروي للناس أخبار الماضيين وقصصهم ، ويسردها على الناس لأجل العبرة والعظة ، وربما أطلقه البعض على الوعاظ الذين يكثر من إيراد القصص في مواضعهم .

قال البغوي في "شرح السنة" (1/305): " وَقِيلَ: إِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ: مُذَكَّرٌ، وَوَاعِظٌ، وَقَاصٌّ، فَأَلْمَذَكَّرُ: الَّذِي يُذَكِّرُ النَّاسَ آيَاءَ اللَّهِ وَتَعْمَاءَهُ، يَبْعَثُهُمْ بِهِ عَلَى الشُّكْرِ لَهُ.

وَالْوَاعِظُ: يُخَوِّفُهُمْ بِاللَّهِ ، وَيُنذِرُهُمْ عُقُوبَتَهُ ، وَيَزِدُّهُمْ عَنِ الْمَعَاصِي .

وَالْقَاضِ: هُوَ الَّذِي يَزِيهِمْ أَحْبَارَ الْمَاضِيَيْنِ ، وَيُسْرِدُ عَلَيْهِمُ الْقَصَصَ ، فَلَا يُؤْمَنُ فِيهَا الرِّيَادَةُ وَالثَّقَفَانِ ، وَالْوَاعِظُ وَالْمَذَكِّرُ: مَأْمُونٌ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " انتهى.

ولم يكن هناك قصاص في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا في حياة أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

وجاءت بعض الروايات التي تدل على إذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبعض القصاص ، وتقويمهم .

ثانيا:

وأما بالنسبة لمحل السؤال :

فهذا السياق الذي أورده السائل ملفق من عدة روايات ، وبيان ذلك كما يلي :

أولا : جاءت روايات - لكن في إسنادها ضعف - تدل على أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرشد القصاص إلى أن يعتمدوا على قصص القرآن، وخاصة قصة يوسف عليه السلام ، ومن ذلك:

الرواية الأولى:

أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (26199) ، من طريق شريك ، عن ابن عؤن ، عن ابن سيرين ، قال: "بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا يَقْضُ بِالْبَصْرَةِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾. يوسف/2 ، إلى آخر الآية " .

قال: (فَعَرَفَ الرَّجُلُ فَتَرَكَهُ).

وإسناده ضعيف .

فهو مرسل ، حيث إن محمد بن سيرين ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه .

ثم فيه شريك بن عبد الله النخعي القاضي الكوفي ، سيء الحفظ ، وقال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" (2787): " صدوق يخطيء كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة " . انتهى.

الرواية الثانية :

أخرجها أبو يعلى في "مسنده" كما في "المقصد العلي" (62) ، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (115) ، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق ، عن خليفة بن قيس ، عن خالد بن عرفة ، قال : " كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، إِذْ أَتَى

بِرَجُلٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ مَسْكَنُهُ بِالشُّوسِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْعَبْدِيُّ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَأَنْتَ النَّازِلُ بِالشُّوسِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَضَرَبَهُ عَمْرٌ بِقَنَاةٍ مَعَهُ . فَقَالَ مَالِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ فَقَالَ عُمَرُ : اجْلِسْ . فَجَلَسَ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿ الرَّتْلِكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ إِلَى ﴿ لِمَنِ الْغَافِلِينَ ﴾ . فَقَرَأَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ، وَضَرَبَهُ ثَلَاثًا . فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ مَالِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ فَقَالَ أَنْتَ الَّذِي نَسَخْتَ كِتَابَ دَانِيَالَ ؟ قَالَ : مُزِي بِأَمْرِكَ أَتَبِعُهُ . قَالَ انْطَلِقْ فَاْمُحُهُ بِالْحَمِيمِ وَالصُّوفِ الْأَبْيَضِ ، ثُمَّ لَا تَقْرَأْهُ ، وَلَا تُفَرِّئْهُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ ، فَلَمَّ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قَرَأْتَهُ ، أَوْ أَقْرَأْتَهُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ ، لِأَنَّكَ عَقُوبَةٌ .
وإسناده ضعيف ، فيه علتان :

الأولى : خليفة بن قيس ، قال فيه البخاري في "الضعفاء الصغير" (117) : "لم يصح حديثه وفي حديثه نظر" . انتهى ، وقال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (3/376) : "شيخ ليس بالمعروف" . انتهى .

الثانية : عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي ، متفق على ضعفه .

قال فيه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي : "منكر الحديث" . انتهى من "الجرح والتعديل" (5/213) .

وهذا الطريق ضعفه ابن كثير في "مسند الفاروق" (2/545) ، والبوصيري في "إتحاف الخيرة" (1/249) .

وله طريق آخر ، أخرجه الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (1490) ، من طريق عبد الأعلى بن حماد ، قال أنا وهيب ، قال أنا ابن عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ : "أَنَّ عُمَرَ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا كَتَبَ كِتَابَ دَانِيَالَ قَالَ : فَكَتَبَ إِلَيْهِ يَزْتَفِعُ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ ، جَعَلَ عُمَرُ يَضْرِبُ بَطْنَ كَفِّهِ بِيَدَيْهِ ، وَيَقُولُ ﴿ الرَّتْلِكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ . يَوْسُفُ 2/ ، فَقَالَ عُمَرُ : أَقْصَصْ أَحْسَنَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ؟ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَغْفِي ، فَوَاللَّهِ لَأُحْوِثَهُ " .

لكنه مرسل ، فإن إبراهيم النخعي لم يسمع من أحد من الصحابة ، كما في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص 9) .

وهاتان الروايتان تبينان : أن إنكار عمر رضي الله عنه على القاص أنه كان يقص من كتب أهل الكتاب .

الرواية الثالثة :

أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (52/28) ، من طريق محمد بن حُرَيْمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْعَقِيلِيِّ الْبَزَارِ ، قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ بْنِ سُلَيْمَانَ ، قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ : "سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَجُلًا يَتَّبِعُ الْقَصَصَ ، فَقَالَ لَهُ أَتَحْسِنُ سُورَةَ يَوْسُفَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : اقْرَأْهَا . فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) . فَقَالَ عَمْرٌ : أَفْتَرِيدُ أَحْسَنَ مِنْ أَحْسَنِ الْقَصَصِ " .

وهو مرسل أيضا، فإن قتادة لم يسمع من أحد من الصحابة، إلا من أنس بن مالك رضي الله عنه ، كما قال الإمام أحمد ، نقله عنه ابن أبي حاتم في "المراسيل" (619) .

ثالثا:

أما ضرب عمر رضي الله عنه للقصاص ، فقد ورد من عدة طرق ، إلا أنه لم يثبت كونه ضربهم لأجل القصاص ، وبيان ذلك كما يلي :

الرواية الأولى :

أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (1/15) ، من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس قال: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " قُلْتُ لَهُ: أَدَّكَرْتَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَرْسَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَاصٍّ كَانَ يَفْعُدُ عَلَيَّ بِأَبِيهَا: إِنَّ هَذَا قَدْ آذَانِي وَتَرَكَنِي لَا أَسْمَعُ الصَّوْتِ « ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَنَهَاهُ ، فَعَادَ ، فَقَامَ إِلَيْهِ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَصَاهُ ، حَتَّى كَسَرَهَا عَلَيَّ رَأْسِهِ .

وإسناده صحيح ، إلا أنه يظهر من السياق أن عمر رضي الله عنه لم يضربه لأجل أصل القصاص ، وإنما لإيذائه أم المؤمنين بعلو صوته .

الرواية الثانية :

أخرجها ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (11/81) ، من طريق حنبل بن إسحاق ، قال حدثنا عبد الرحمن أبو مسلم ، قال حدثنا معن ، قال أخبرنا مالك ، عن أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، عن تميم الداري أنه : "استأذن عمر في القصاص فأذن له ، ثم مر عليه بعد فضربه بالدرة ، ثم قال له : بكرة وعشية " .

وإسناده ثقات ، إلا أن تفرد هذه الرواية بذكر ضرب عمر رضي الله عنه لتميم الداري ، يجعل في القلب منها شيئا ، وذلك لأمرين :

الأول : أنه تفرد بروايتها حنبل بن إسحاق ، وهو ثقة ، إلا أنه يهم أحيانا ، ولذا توقف بعض أهل العلم فيما انفرد به .

قال ابن رجب في "فتح الباري" (2/367) بعد إيراده رواية تفرد بها حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد: " وهذه رواية مشككة جدا ، ولم يروها عن أحمد غير حنبل ، وهو ثقة ، إلا أنه يهم أحيانا ، وقد اختلف متقدمو الأصحاب فيما تفرد به حنبل عن أحمد: هل ثبت به رواية عنه أم لا؟ " انتهى .

الثاني : أنه قد رويت بعض الآثار - وكلها لا تخلو من مقال - التي تدل على استئذان تميم الداري من عمر في القصاص ، وإذن عمر له ، ولم يذكروا قصة ضربه له بالدرة ، ومن هذه الآثار ما يلي :

الأول : ما أخرجه أحمد في "مسنده" (15715) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (7/149) ، من طريق بقية بن الوليد ، قال حدثني الزُّبَيْدِيُّ ، عَنِ الرَّهْرِيِّ ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، : " أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُقْفَضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا أَبِي بَكْرٍ ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ قَفَضَ تَمِيمَ الدَّارِيَّ ، اسْتَأْذَنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يُقْفَضَ عَلَى النَّاسِ قَائِمًا ، فَأَذِنَ لَهُ عُمَرُ ."

وإسناده ضعيف ، في إسناده بقية بن الوليد ، وهو يدلس تدليس التسوية ، وهو شر أنواع التدليس ، ويجب أن يصرح بالتحديث في جميع طبقات السند ، وهو هنا قد عنعن بين الزهري والسائب ، فالإسناد ضعيف .

الثاني : ما أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (1/11) ، من طريق ابن إسحاق ، عَنِ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : " خَرَجَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَرَأَى حِلَقًا فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ : مَا هَؤُلَاءِ؟ فَقَالُوا : قُضَاصُ فَقَالَ : وَمَا الْقُضَاصُ؟ سَجَمَعَهُمْ عَلَى قَاصٍ يُقْفَضُ لَهُمْ فِي يَوْمِ سَبْتٍ ، مَرَّةً إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْآخِرِ . فَأَمَرَ تَمِيمَ الدَّارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ."

وإسنادها ضعيف ، فيه ابن إسحاق ، وهو مدلس وقد عنعن .

الثالث : ما أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (1/11) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ : أُنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى التَّمِيمِيُّ ، عَنِ ابْنِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : "أَوَّلُ مَنْ قَفَضَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمِيمَ الدَّارِيَّ ، اسْتَأْذَنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَذْكَرَ اللَّهَ مَرَّةً ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ أُخْرَى ، فَأَبَى عَلَيْهِ ، حَتَّى كَانَ آخِرُ وَلَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَذْكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ."

وإسناده ضعيف أيضا ، فهو من مراسيل الزهري ، ومراسيل الزهري ليست بشيء ، كما قال ابن معين في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص3).

وفيه أيضا: عبد الله بن موسى التيمي ، صدوق كثير الخطأ ، قال فيه ابن حبان في "المجروحين" (2/16) : " في أحاديثه رفع الموقوف ، وإسناد المرسل كثيرا ، حتى يخطر ببال من الحديث صناعته أنها معمولة ، من كثرتها؛ لا يجوز الاحتجاج به عند الانفراد ، ولا الاعتبار عند الوفاق " . انتهى .

الرابع : ما أخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (1/15) ، من طريق أبي داود قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مَكِينٍ قَالَ : سَأَلْتُ نَافِعًا عَنِ الْقَصَصِ ، فَقَالَ : "أَوَّلُ مَنْ قَفَضَ تَمِيمَ الدَّارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَكَانَ يَقُومُ فَيَتَكَلَّمُ ، فَإِذَا جَاءَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْسَكَ ، وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ."

وإسناده صحيح إلى نافع ، إلا أن نافعا لم يدرك عمر أيضا .

الخامس : ما أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (2/49) ، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيِّ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ : " أَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرَ فِي الْقَصَصِ ، فَأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهُ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَهُ فَأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لَهُ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَهُ فَقَالَ : إِنَّ شِئْتَ وَأَشَارَ بِيَدِهِ ، يَغْنِي الذَّبْحَ " .

وإسناده صحيح إلى عمرو بن دينار ، إلا أنه مرسل ، لأن عمرو بن دينار لم يدرك عمر بن الخطاب ولا تميما الداري ، رضي الله عنهما .

السادس : ما أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (11/80) ، من طريق وجيه بن طاهر ، قال أنبأنا أبو حامد الأزهري ، أخبرنا أبو سعيد محمد بن حمدون ، أخبرنا أبو حامد الشرقي ، حدثنا محمد بن يحيى الذهلي ، حدثنا إبراهيم بن حمزة ، حدثنا عبد الله بن نافع ، عن أسامة ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن : " أن تميما الداري استأذن عمر في القصص سنين ، فأبى أن يأذن له ، فاستأذنه في يوم واحد ، فلما أكثر عليه قال له : ما تقول ؟ قال : أقرأ عليهم القرآن ، وأمرهم بالخير ، وأنهاهم عن الشر . قال عمر : ذلك الذبح . ثم قال : عظ قبل أن أخرج في الجمعة . فكان يفعل ذلك يوما واحدا في الجمعة ، فلما كان عثمان استزاده فزاده يوما آخر " .

وهو مرسل أيضا ، فإن حميد بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر ، على الراجح من أقوال أهل العلم ، إلا أنه أدرك تميما الداري ، فاحتمال سماعه منه وارد ، مع كونه لم يصرح بسماعه منه .

فهذه الروايات على ما فيها من ضعف ، أو إرسال ، إلا أنها بمجموع طرقها تدل على أن استئذان تميم الداري من عمر في القصص ، له أصل ، على الشرط المذكور: ألا يُكثَرُ.

الرواية الثالثة :

أخرجها ابن شبة في "تاريخ المدينة" (1/9) ، من طريق عمر بن سعيد الدمشقي ، عن بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، قَالَ : أَحْسَبُهُ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ قَالَ : " مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَاصٍ ، فَحَفَقَهُ بِالذَّرَّةِ ، وَقَالَ : مَا أَنْتَ ؟ قَالَ : مُذَكَّرٌ . قَالَ : كَذَبْتَ . قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : { فَذَكَّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ } . الْغَاشِيَةُ 21 ، ثُمَّ حَفَقَهُ بِالذَّرَّةِ فَقَالَ : مَا أَنْتَ ؟ قَالَ : مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكَ ؟ قُلْتُ : قَاصٌّ ، فَردَدْتُ عَلَيَّ ، وَقُلْتُ : مُذَكَّرٌ ، فَردَدْتُ عَلَيَّ ، فَقَالَ : قُلْ : أَنَا أَحْمَقُ مُرَاءٍ مُتَكَلِّفٌ " .

وهو ضعيف جدا لا يثبت ، فإنه مرسل واه ، فإن مقاتل بن حيان لم يرو عن أحد من الصحابة ، وتوفي سنة 150 هجرية ، ثم إن فيه عمر بن سعيد الدمشقي متروك ، قال الذهبي في "المغني في الضعفاء" (4472) : " تركوه " . انتهى .

ومما سبق يتبين أن الروايات تدل على ثبوت القصص والقصاص أيام عمر رضي الله عنه ، وكذلك تدل على أنه كان يرشدهم إلى الاقتصار على قصص القرآن ، ويحذرهم من العجب .

وأما ضربه لهم بالدرة لأجل القصص فحسب: فهذا لم يثبت ، وإنما ضرب من ضرب منهم، إما على نقلهم من كتب أهل الكتاب ، أو على إيذائهم المسلمين بكثرة قصصهم، وعلو صوتهم .

وما يدل على ثبوت القصص أيام عمر ما يلي :

ما أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (111)، من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْكِنْدِيِّ، : " أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَسْأَلُهُ عَنْ ثَلَاثِ خِلَالٍ ، قَالَ: فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فَسَأَلَهُ عُمَرُ مَا أَقْدَمَكَ؟ قَالَ: لِأَسْأَلَكَ عَنْ ثَلَاثِ خِلَالٍ ، قَالَ: وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: رُبَّمَا كُنْتُ أَنَا وَالْمَرْأَةُ فِي بِنَاءٍ صَيِّقٍ ، فَتَحَضَّرُ الصَّلَاةَ ، فَإِنْ صَلَّى أَنَا وَهِيَ ، كَانَتْ بِحِذَائِي ، وَإِنْ صَلَّى حَلْفِي ، حَرَجَتْ مِنَ الْبِنَاءِ ؟ فَقَالَ عُمَرُ: تَسْتُرُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بِتُوبٍ ، ثُمَّ تُصَلِّي بِحِذَائِكَ إِنْ شِئْتَ، وَعَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؟ فَقَالَ: نَهَانِي عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ: وَعَنِ الْقَصَصِ ، فَإِنَّهُمْ أَرَادُونِي عَلَى الْقَصَصِ ؟ فَقَالَ: مَا شِئْتَ ، كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَمْنَعَهُ . قَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ إِلَى قَوْلِكَ. قَالَ: أَحْسَى عَلَيْكَ أَنْ تَقُصَّ ، فَتَرْتَفِعَ عَلَيْهِمْ فِي نَفْسِكَ ، ثُمَّ تَقُصَّ فَتَرْتَفِعَ ، حَتَّى يُحَيِّلَ إِلَيْكَ أَنَّكَ فَوْقَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الثُّرَيَّا ، فَيَضَعُكَ اللَّهُ تَحْتَ أَقْدَامِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدْرِ ذَلِكَ ."

وإسناده حسن كما قال ابن كثير في "مسند الفاروق" (1/274) .

وكذلك ما أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (5/463) ، من طريق عفان بن مسلم ، قال حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت □ قال أول من قص عبيد بن عمير على عهد عمر بن الخطاب .

وإسناده صحيح إلى ثابت ، إلا أن ثابتاً لم يدرك عمر أيضاً .

رابعاً:

يحسن بنا أن نقل هذا التفصيل الرائق من الإمام ابن الجوزي، حول حكم القصص والجلوس إلى القصاص .

قال ابن الجوزي في "القصاص والمذكرين" (ص159): " سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: نَرَى كَلَامَ السَّلَفِ يُخْتَلَفُ فِي مَدْحِ الْقِصَاصِ وَذَمِّهِمْ . فَبَعْضُهُمْ يَحْرُضُ عَلَى الْخُضُورِ عِنْدَهُمْ ، وَبَعْضُهُمْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ . وَنَحْنُ نَسْأَلُ أَنْ تَذَكِّرَ لَنَا فَصْلًا يَكُونُ فَصْلًا لِهَذَا الْأَمْرِ . فَأَجَبْتَ - وَاللَّهِ الْمَوْفُوقُ - : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَشْفِ حَقِيقَةِ هَذَا الْأَمْرِ لِيُبَيِّنَ الْمَحْمُودَ مِنْهُ وَالْمَذْمُومَ .

فَأَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - : إِنْ لِهَذَا الْفَنِّ ثَلَاثَةٌ أَسْمَاءَ: قِصَصٌ ، وَتَذَكِيرٌ ، وَوَعظٌ؛ فَيُقَالُ: قَاصٌ ، وَمَذْكَرٌ ، وَوَاعِظٌ .

فالقاص هو الذي يتبع القصة الماضية بالحكاية عنها، والشرح لها، وذلك القصاص . وهذا في الغالب عبارة عمّن يروي أخبار الماضين . وهذا لا يذم لنفسه ، لأن في إيراد أخبار السالفين عبرة لمعتبر ، وعظة لمزدجر ، واقتداء بصواب لمتبع ، وقد قال الله عز وجل: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقِصَصِ) . وَقَالَ: (إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) .

وَأَيْمًا كره بعض السلف القَصص لأحد سِتَّةِ أَشْيَاءَ:

أحدها: أن القوم كانوا على الإفتداء والاتباع ، فكأنوا إذا رأوا ما لم يكن على عهد رسول الله أنكره، حتى إن أبا بكر وعمر لما أرادا جمع القرآن قال زيد: أتفعلان شيئا لم يفعله رسول الله؟ .

والثاني: أن القَصص لأخبار المتقدمين تندر صحته ، خصوصا ما ينقل عن بني إسرائيل ، وفي شرعنا غنية . وقد جاء عمر بن الخطاب بكلمات من التوراة إلى رسول الله ، فقال له: أمطها عنك يا عمر! خصوصا إذ قد علم ما في الإسرائيليات من المحال ، كما يذكرون أن داود - عليه السلام بعث أوربا حتى قتل وتزوج امرأته ، وأن يوسف حل سراويله عند زليخا . ومثل هذا محال تنزهه الأنبياء عنه ، فإذا سمعه الجاهل ، هانت عنده المعاصي، وقال: ليست معصيتي بعجب.

والثالث: أن التشاغل بذلك يشغل عن المهم من قراءة القرآن، ورواية الحديث، والتفقه في الدين.

والرابع: أن في القرآن من القَصص، وفي السنة من العظة ما يكفي عن غيره مما لا تثيقن صحته.

والخامس: أن أقواما ممن يدخل في الدين ما ليس منه، قصوا ، فأدخلوا في قصصهم ما يفسد قلوب العوام .

والسادس: أن عموم القصاص لا يتحرون الصواب ، ولا يحترزون من الخطأ، لقلّة علمهم وتقواهم .

فلهذا كره القَصص من كرهه .

فأما إذا وعظ العالم ، وقص من يعرف الصحيح من الفاسد ؛ فلا كراهة . انتهى .

وخلاصة القول :

أنه لو جلس رجل يقص ما هو معروف من أخبار المتقدمين السابقين ، ولم يخالف أصول الشريعة ، ولم يشغل الناس بذلك عن الوحي بحيث لا يكثر عليهم منه ؛ كان ذلك حسنا ونافعا إن شاء الله .

وقد نقل ابن الجوزي عن الإمام أحمد استحبابه لذلك ، كما في "القصص والمذكرين" (16) ، فقال : " وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْحَلَالُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُسْأَلُ عَنِ الْقَاصِّ؟ فَقَالَ: إِذْنُ مَا أَحْوَجَ النَّاسَ إِلَى قَاصِّ صَدَقٍ . قَالَ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرْزُوقِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: يُعْجِبُنِي أَمْرُ الْقَاصِّ ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ الْمِيزَانَ وَعَذَابَ الْقَبْرِ . قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: فَتَرَى الذَّهَابَ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: إِي لَعْمَرِي إِذَا كَانَ صَدُوقًا ، لِأَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ الْمِيزَانَ وَعَذَابَ الْقَبْرِ .

قَالَ: وَشَكَاَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْوَسُوسَةَ . فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالْقَاصِّ . مَا أَنْفَعَ مُجَالَسَتَهُمْ .

قَالَ الْحَلَالُ: وَأَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَكَرِيَّا التَّمَّارُ، سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَنَا يُعْجِبُنِي الْقَاضُ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ يَذْكُرُ الشَّفَاعَةَ وَالصِّرَاطَ“. انتهى.

والخلاصة :

أنه صح وجود القصاص أيام عمر رضي الله عنه ، إلا أنه نهاهم عن النقل عن أهل الكتاب ، وأمرهم ألا يكثروا منه حتى لا ينشغل الناس عن الوحي ، وحثهم على الاقتصار على قصص القرآن ، وخاصة أحسن القصص ، قصة يوسف الصديق ، وحثهم من العجب ، ورؤية النفس ، وضرب من خالف ذلك .

فإن وُجد قاص على علم ، يقص على الناس ما صح من أخبار الماضين ، ليأخذ الناس منه العظة والعبرة ، ونأى بنفسه عن الإسرائيليات، وما لم يصح سنده ، ولم يكثر على الناس : فلا بأس بذلك إن شاء الله، وما زال الناس يحتاجون إلى من يذكرهم، ويعظهم، ويرقق قلوبهم.

والله أعلم .